الأمن الغذائي وعلاقته بالتنمية المستدامة

سلوى غضنفر حكمت **أ.د. مصطفى جاسم حسين**

Salwa.gh_95@uomustansiriyah.edu.iq Mustafajassim1970@gmail.com

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الملخص :

يعالج البحث نشأة الاهتمام بالغذاء ثم التطرق لتعاريف عالمية متنوعة تخص الأمن الغذائي وتوضيح مضامينهُ. كما ويركز على أبرز المؤشرات الغذائية التي لابد ان توفرها سياسات دول العالم ليُطلق على أمنها الغذائي صفة التكامل والاكتفاء الذاتي. ويسعى الى بيان العلاقة بين التنمية والامن الغذائي ودوافع الاهتمام بها وديمومتها لاستمرار نمو اي بلد والقضاء على الجوع ورفع الطبقات الفقيرة حسب الهدف الثاني من اهداف التنمية المستدامة الموضوعة من قِبل منظمة للأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية : الأمن الزراعي ، الاكتفاء الذاتي ، الفقر ، التنمية المستدامة .

Food Security and its Relationship to Sustainable Development

Salwa Ghadhanfer Hikmat **Prof. Dr. Mustafa Jassim Hussein**

Salwa.gh_95@uomustansiriyah.edu.iq Mustafajassim1970@gmail.com

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

Abstract:

The research addresses the emergence of interest in food, then addresses various international definitions related to food security and clarifies its implications. It also focuses on the most prominent nutritional indicators that must

be provided by the policies of countries around the world so that their food security can be described as integrated and self-sufficient. It seeks to clarify the relationship between development and food security and the reasons for paying attention to it and its sustainability for the continued growth of any country, eliminating hunger and raising the poor classes according to the second goal of the sustainable development goals set by the United Nations.

Keywords: Agricultural Security, Self-Sufficiency, Poverty, Sustainable Development.

المقدمة :

تعد قضية الامن الغذائي من اهم القضايا الاستراتيجية الهامة التي كانت ومازالت تواجه البشرية، فإنها المشكلة الاكبر من بين ابرز خمس مشاكل تعترض العالم أجمع التي تناولتها المنظمات الدولية؛ الا وهي (مشكلة الغذاء– مشكلة التضخم– مشكلة السكان– مشكلة الطاقة– مشكلة البيئة). فتحقيق الامن الغذائي يحظى بأولوية قصوى ويحتل مساحة واسعة من الاهتمامات الدولية على اختلاف بلدان العالم. لذلك تسعى الحكومات دوماً (ومن ضمنها العراق) في تعزيزه وتأمينه لشعبها من اجل ضمان استقرار البلد ، ومنذ بداية التاريخ البشري نرى ان المجتمعات القديمة تبحث عن الغذاء دوماً في شتى الوسائل كالصيد مثلاً عن طريق اقتناء بعض الادوات البدائية ومحاولة تطويرها شيئاً فشيئاً للحصول على الاغذية وقطف الثمار، ولم يستمر حال هذا النهج المعيشي عما هو عليه فمع تقدم الزمن ودخولنا عصر العولمة لاسيما في ذروة الثورة الصناعية انقلبت الموازين بطريقة تأمين الانسان لغذائه.

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في ارتباط قضية الامن الغذائي بالأمن الوطني للبلد اي ارتكاز امن واستقرار اي دولة تعتمد بصورة كبيرة على تحقيق الامن الغذائي ، لما لمسألة الغذاء الاثر الكبير في حياة المواطنين وامنهم واستقرارهم لان الغذاء يعد من اولويات الاحتياجات الانسانية .

اشكالية البحث :

تكمن مشكلة البحث في مدى قدرة الامن الغذائي في تحقيق الامن الداخلي للبلاد وما هي السياسات المتبعة من اجل استدامة الغذاء لكافة بلدان العالم .

فرضية البحث :

تقوم فرضية البحث على اساس ان (توفير الارادة السياسية القوية وتكريس جهودها الاقتصادية والاجتماعية وحتى العلمية للانتفاع من الامكانيات الزراعية المتاحة التي تمتلكها الدول يمكن ان يحقق امن غذائي مستدام).

منهجية البحث : تم استخدام منهج الوصفي التحليلي القائم على اساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها واسبابها واتجاهاتها .

المبحث الاول

مفهوم ومؤشرات الامن الغذائي

أُنشأت المؤسسة الدولية للزراعة في العاصمة الايطالية (روما) عام ١٩٠٥ والتي تهتم بأوضاع الغذاء حول العالم لكنها حُلّت بقرار من لجنتها عام ١٩٤٥ وحَلّت محلها بعد الحرب العالمية الثانية منظمة الـ (FAO) او ما تُسمى (منظمة الاغذية والزراعة) التابعة للأمم المتحدة ؛ التي اجتمع فيها ٤٤ فرداً من رؤساء الولايات الامريكية في عهد الرئيس الامريكي (فرانكلين روزفيلت) بالعاصمة (واشنطن) لاستمرار ما انتهجتهُ المؤسسة الدولية للزراعة والتعمق اكثر في هيكليتها المتضمنة عن البحث في امور توزيع الاغذية والمحاصيل وتعزيز الانتاج ومصائد الاسماك والاهتمام بالأراضي الزراعية والمياه والسياسات التنموية للحد من الفقر حول العالم، ثم انتقل بعدها مقر المنظمة من العاصمة الكندية (كيباك) وارجاعهِ الى مبنى العاصمة (روما) عام

١٩٥١. ويبلغ حالياً عدد الدول الاعضاء المنظمّة اليها ١٩٧ دولة من جميع القارات بعد ان كان عدد اعضاؤها ٣٤ فقط (منظمة الاغذية والزراعة ٢٠٢٠ ، ١٠-١١). فأول من اعترف بالحق الغذائي هي منظمة الامم المتحدة العالمية عام ١٩٤٨ ضمن إعلانها العالمي لحقوق الأنسان/ المادة (٢٥_اولاً) بوصفهِ عاملاً حيوياً لتمتع الانسان بسائر حقوقهِ الاخرى (الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، متاح على الموقع الالكتروني). ومع منتصف القرن العشرين بدأت قضية الغذاء تتعاظم بصورة واسعة وتتفاوت بين دولة وأخرى تبعاً لكمية الموارد المتاحة وامكانية توفيرها من قِبل الدولة وما تقابلها من سياسات الدول الكُبرى المحتكِرة لخيرات شعوب البلدان النامية او دول عالم الجنوب لإخضاعها تجاه سياستها بواسطة استخدام الغذاء كسلاح سياسي ذو فاعلية (ماركوف ١٩٧٥ ، ٤). ففي الوطن العربي تم تأسيس (المنظمة العربية للتنمية والزراعة) بعد مباحثات مجلس (جامعة الدول العربية) عام ١٩٧٠ وباشرت المنظمة اعمالها عام ١٩٧٢ في عاصمة الجمهورية السودانية (الخرطوم)، واكتملت عضوية المنظمة عام ١٩٨٠ لتضم فيها كافة الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية والتي يبلغ عددها ٢٢ دولة (تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، متاح على الموقع الالكتروني). وكلّفت المنظمة مهامها بتوكيل الى مجلسها الاقتصادي تنفيذ اهدافها الاساسية المتمثلة بالمساهمة في تنمية الروابط السياسية لتسهيل عملية التبادل التجاري بين الدول العربية لتشمل رفع كفاءة الموارد البشرية (خاصة في المناطق الريفية منها) والقطاعات الانتاجية كالنشاطات الزراعية والثروة السمكية وتحسين طرق النقل والاشراف على اَعمال المشاريع التنموية ودعمها (المنظمة العربية للزراعة والتنمية ٢٠١٩ ، ٨). اما في العراق فمنذ السبعينيات من القرن الماضي اصبح موضوع الامن الغذائي يشغل الاهتمام الاكبر في مؤتمرات النهوض بالبلد ودخوله المحافل التنموية التي تتناول برامجها معالجة السياسات الاقتصادية ومناقشة مشاكل الزراعة والمياه والتجارة والنفط وغيرها المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي (احمد ١٩٩٩ ، ١). ويعكس الاهتمام الواسع عبر التاريخ بموضوع تأمين الغذاء الى تزايد سكان العالم بشكلٍ ملحوظ وسريع ما يعمل على الحاجة الى تسليط الضوء والتركيز في اجزاء واسعة من المجتمعات التي يكتنفها الفقر وانقاذها من المجاعات والاوبئة المسيطرة على صحة اطفالها (النجفي ١٩٩٨ ، ٨-٩). فالبدء بحلول الاصلاحات السياسية وتمتين العلاقات الدولية

الناجعة هي الطريقة المُثلى في المعالجات الاقتصادية للحصول على مستقبل افضل على ما هو عليه لبلدان العالم المتأخر.

اولاً – مفهوم الامن الغذائي : لاشك ان توفير الطعام للإنسان والغذاء الصحي هو ضرورة من ضروريات الحياة والتي يرتبط شعوره من خلالها بالأمن والامان (السريتي ٢٠٠٠ ، ١٨٠). ويعد الامن الغذائي بشقيه النباتي والحيواني احد المفاهيم العصرية التي دخلت القواميس الاقتصادية في الربع الاخير من القرن الماضي مقترناً بمصطلحات الأمن الاخرى كالأمن الاقتصادي والمائي والسياسي والاجتماعي. وهذا يعني ضمان توفير الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية ذات الاسعار المناسبة لسكان اي دولة؛ وان تحقيقه لا يقتصر على الوطن العربي او دول العالم الثالث فحسب بل يتعدى حدوده ليعُتِبر مسألة عالمية ذات اهمية قصوى (عبد الله ٢٠١٥ ، ٢١٤). فدولياً حددت (منظمة الاغذية والزراعة) التابعة للأمم المتحدة مفهوماً له وهو: ضمان حصول الافراد في كل الاوقات على كفايتهم من الغذاء اللازم الذي يجمع ما بين النوعية الجيدة والسلامة لكي يتمتعوا بحياة موفورة بالصحة وذلك يأتي عن طريق حفظ الامدادات الغذائية المستمرة والمتاحة للجميع (تقرير منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ١٩٩٢ ، ٧). وتحدد المنظمة ثلاث عناصر رئيسية للأمن الغذائي أولها اتاحة واستمرار توفير امداد السلع الاستهلاكية ومن ثم استقرارها واخيراً الضمان الحقيقي لوصولها الى كافة الافراد.

وهنا يمكن استنتاج ان مجرد زيادة انتاج الاغذية وحدهُ غير كافي لحل مشكلة انعدام الغذاء في العالم مالم يتم توزيعه بصورة صحيحة ومتساوية لجميع الشعوب وعدم التقصير في ذلك ، وعربياً وضعت (المنظمة العربية للتنمية والزراعة) مفهوماً للأمن الغذائي متمثلاً بـ توفير الغذاء بالكم والنوع اللازم للنشاط والصحة العامة لجسم الانسان وبشكلٍ دائم الى كل افراد الامة العربية واتاحتهِ للمواطنين العرب بأسعار تتناسب مع دخلهم وامكانيتهم المادية (تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٤، ٢). فيتضح لنا ان الامن الغذائي هو هدف سامي تسعى الشعوب دوماً لمواجهة الصعوبات وتهيئة الظروف الملائمة من اجل تحقيقهُ فبالاستناد الى تقديرات منظمة (الفاو) وحسب آراء خبراءهم حيث يقدر الحد الادنى من الطعام الذي يحتوي على السعرات

الحرارية الضرورية لتغذية الجسم والواجب توفرها للشخص الواحد هو ان لا تقل عن (٢.٣٥٠) . لكن الكثير من ابناء البلدان النامية لا يستطيعون تأمين هذا الحد من الغذاء بسبب شحة الموارد من تصحر وجفاف وسياسات خاطئة وبالتالي يصابون بالأمراض الفتاكة ذات الصلة بسوء التغذية من هشاشة العظام وفقر الدم الحاد وغيرها (بيضون، ٢٠٠١، ١٢-١٣). وعلى صعيد الاقليمي او الدولة فإن الامن الغذائي يتحقق عندما تتمكن كل دولة من انتاج والترويج على السلع المحلية وتسويقها ايضاً تنظيم التجارة مع دول الجوار لتكون قادرة على دعم جميع مواطنيها بالغذاء الكافي لتتجنب تقلبات السوق حتى في اوقات الازمات (رزج، ٢٠٠٩، ٧). ويعد هذا العمل من اولويات وظائف الدولة والذي يتطلب سياسات قادرة على تلبية حاجيات المجتمع وتوفير الامكانيات المالية مع الاخذ بالنظر في انشاء مخزونات استراتيجية خارجية (البدراني ، ١٩٨٦، ١٥). اما على مستوى المجتمع والافراد فيمكن تحديد مفهوم الامن الغذائي عن طريق تأمين حصول الفرد الواحد داخل مجتمعهِ على ما يلزمهُ من اغذية (نباتية وحيوانية) اضافةً لاحتياجاتهِ الأساسية من اجل استمرار حياته وفق حدود دخلهِ، اي نلاحظ هنا ان مدى توفر الامن الغذائي هو متاح لكافة افراد المجتمع لكن الكمية تتبع مقدار الدخل الشخصي واسعار السلع الغذائية ليتمكن من اقتناء الكميات الكافية لعدد افراد الاسرة (الارباح، ١٩٩٦، ٣٣٣). يشير مفهوم الامن الغذائي الى امكانية حصول جميع افراد المجتمع في كل الاوقات على الغذاء الكافي الذي تتطلبهُ نشاطاتهم وصحتهم (النجفي ، ٢٠٠٩، ١٧). او هو مدى توافر مخزون المواد الغذائية الاساسية داخل البلد ليتمكن اللجوء اليها في حال حدوث كوارث طبيعية قللت من الامكانية الانتاجية (القاسم ، ١٩٨٢، ٨٢) ، كذلك يعّرف الدكتور سالم النجفي (متمرس في الاقتصاد) ان اقتراب افراد المجتمع من حصولهم على متطلباتهم واحتياجاتهم الغذائية يجعلهم اكثر آمنين لغذائهم طوال فترة حياتِهم من اجل استمرارية نشاطاتهم (النجفي ، ١٩٩٩، ١٦). ومن خلال التعاريف المذكورة يبرز لدينا مستويين من مفاهيم الامن الغذائي هما : **المفهوم النسبي والمفهوم المطلق.**

اذ يعرَّف المفهوم النسبي على انه قدرة الدولة او مجموع الدول تبعاً لإمكانيتهم في توفير السلع والمواد الغذائية كُليّاً او جزئياً وضمان الحد الادنى لتلك الاحتياجات (عبد السلام ، ١٩٩٨، ٧) ، وبناءً عليه لا يعني

بالضرورة انتاج جميع المواد الغذائية بل يقصد به توفير المواد اللازمة لتلبية هذه المتطلبات من خلال التعاون مع دول اخرى في الخارج ليتمتع فيها مواطني البلد (غربي ، ٢٠١٠، ٥٣). اما المفهوم المُطلق للأمن الغذائي فيعني انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يفوق الطلب المحلي وهذا المستوى مرادف لمصطلح الامن الغذائي الذاتي (دراية ، ٢٠١٠، ٤٧) ، وقد تعرّض هذا التعريف الى عدة انتقادات بعده لا يتسم بالواقعية الى جانب ابتعاد الدولة ذات الاكتفاء الذاتي من الاستفادة التجارية الدولية (حسن ، ٢٠١٤، ١٥). نستنتج مما سبق على اختلاف آراء الباحثين والعلماء وحتى المنظمات في مفاهيمهم للأمن الغذائي فمنهم من عرفهُ على المستوى الفردي ومنهم من اعتبره مسألة دولية .

الا انهم يتفقون بصورة عامة على المفهوم التقليدي له والذي يتمثل بحاجة الناس الى تأمين وضمان غذائهم على طول الزمن من خلال استثمار الدولة لمواردها الطبيعية والاقتصادية المتاحة لديها والقيام بعملية الانتاج وتنميتها مع تنامي السكان (الباجلاني ، ٢٠١٣، ٢٨). وتقودنا هذه التعريفات الخاصة بالأمن الغذائي الى محاور رئيسية او مفاهيم ذات الصلة بالغذاء وهي :- (الاكتفاء الذاتي – الفجوة الغذائية – تأمين الغذاء – انعدام الامن الغذائي).

١- الاكتفاء الذاتي : او ما يسمى بالاقتصاد المغلق. ويعني درجة امكانية الدولة على اشباع الاولويات التي يحتاجها مواطنيها من الغذاء بهدف التقليل من التبعية الغذائية (جبر ، ١٩٨٧ ، ١١٥). واساس قياسه يعتمد على الكميات لا القيم لذا نلاحظ عدم تأثرهُ بتقلبات الاسعار، وعليه نسبة الاكتفاء الذاتي تعكس نتائج اكثر واقعية في معرفة حالة الغذاء على المستوى الوطني (البدري ن ٢٠١٤، ٢٢٩)، او قد يعرّف على انه قدرة المجتمع بالتعاون مع الدولة في تحقيق الاعتماد على الامكانيات الذاتية الموارد الطبيعية المتوفرة لإنتاج الاحتياجات الغذائية محلياً (عبد السلام ، ١٩٩٨، ٧٢) من حيث الكم والنوع، وتأخذ الدولة بعين الاعتبار كيفية توفير السلع لأفرادها من الغذاء خاصة في ظل وضع الزيادة العالمية لمعدلات النمو السكاني (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ٢٠٠٦، ٢٦) وهذا لا يعني قطع المبادلات التجارية الخارجية لكن الهدف منه هو تنمية الانتاج المحلي (الزراعي والصناعي) ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية.

٢- الفجوة الغذائية : تحدث الفجوة نتيجة قصور الانتاج لدى التنمية الزراعية عن مواكبتها للاستهلاك في مجال الغذاء (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ٢٠٠٨، ٥) والذي يستنزف الدخل القومي والمخزونات الغذائية وارتفاعات ضخمة بالأسعار ما يؤدي الى عجز كبير في الميزان التجاري لجميع السلع (فاتح ، ٢٠١٨، ١١٤) . حيث تعد احد المؤشرات الرئيسية لمعرفة مستوى الامن الغذائي لبلدٍ ما، فهي مدى كفاية الانتاج المحلي من الغذاء من اجل مواجهة طلبات الاستهلاك المحلية ، حيث تُقاس بمقدار الفرق ما بين اجمالي الاحتياجات المختلفة من المنتجات الغذائية وما بين المُنتج منها محلياً (البدري ومحمد ، ٢٠١٩) . او هي الفرق بين ما تستطيع الدولة من انتاج السلع والمواد الغذائية محلياً وما يكفي احتياجات سكانها الاساسية من الاغذية المتنوعة خلال مدة محددة (المنظمة العربية للتنمية والزراعة ، ٢٠٠٤ ، ٩٢) . وقد تتصف احياناً بالتذبذب من سنة لأخرى تبعاً للتغيير الذي يحصل في الانتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وبسبب حجم الاستهلاك المحلي اضافة لتقلبات الاسعار العالمية، وعليه فكلما كان حجم الفجوة الغذائية التي تحدث بين كميات السلع المستوردة من الخارج اكبر من المصدرَة فهذا يوضح وجود خطر على الامن الغذائي (الونداوي ، ٢٠١٠ ، ١٤٥) الذي يمثل احد اهم المكونات الاساسية للأمن الوطني من المنظور الاقتصادي.

٣- تأمين الغذاء : تتطلب قضية تأمين الغذاء سلسلة من العمليات المتتالية والمتكاملة للبدء في عملية الانتاج والانتقال الى عملية الاستهلاك (غراب ، ٢٠١٥، ٥٦) ، فمنذ ان بدأ الاهتمام بموضوع الامن الغذائي حول العالم في ثمانينيات القرن الماضي استدعت الحاجة الى الزيادة الانتاجية نظراً للزيادة النسبية في السكان وهذا ما اثار مخاوف العلماء والذين عملوا بدورهم الى رفع الانتاج بطرق صحيّة واكثر أماناً للإنسان بالاعتماد على الزراعة العضوية او ما تسمى بالزراعة البديلة (اي الابتعاد عن المخصبات المركبة صناعياً والاعتماد اقصى حد ممكن على السماد الحيواني)، ايضاً القيام بعمليات التكثيف الزراعي في الارض الزراعية الواحدة ووضع البيوت الزجاجية الخاضعة لظروف حرارية مناسبة لتحفيز نشاط المحاصيل الانتاجية (الدايم ، مقالات اقتصادية ٢٠٠٤) . فتأمين الغذاء وحسب تعريف (منظمة الصحة العالمية*) : يقصد به اعداد الغذاء اللازم

من خلال وضع معايير معينة في عمليات الانتاج والتصنيع والتخزين والتوزيع لضمان وصول المنتج الى المواطن المستهلك بشكلٍ موثوق وملائم للصحة الانسانية (عبد السلام ، ١٩٩٨ ، ٨٢).

٤- انعدام الأمن الغذائي : في حال افتقار المجتمعات الى امكانية الحصول على المؤن الكافية من الاغذية للعيش في حياة صحية مليئة بالنشاط والفعالية يؤدي ذلك الى انخفاض بعائدات الدخل مما يؤثر على التنمية الاقتصادية في البلد (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٨ ، ٧٢)، وهذا ما يطلق عليه بـ (انعدام الامن الغذائي) الذي يمثل معاناة انسانية كبيرة تعيق الاستمرار في الانتاج. وغالباً يحدث انعدام امن الغذاء في ثلاث صور: اولها- انعدام الامن الغذائي المؤقت او العابر: والذي ينشأ داخل المجتمعات التي يعاني فيها مواطنوها من تقلبات بمعدل السلع الاستهلاكية والتي ترجع اسبابها الى الارتفاع المفاجئ لأسعار الاغذية ما يؤثر في دخل الفرد الواحد وكمية شراءه لمختلف الاغذية.(حسن، ٢٠١٧، ١٩)، كما حصل في الآونة الاخيرة عندما ارتفعت اسعار صرف الدولار الامريكي وبرميل النفط في العراق.

ثانيها- انعدام الغذاء المزمن او المستمر: فأن لمشكلة انعدام الغذاء المزمن آثار سلبية تقع على افراد المجتمع وما يترتب عليها من تبعات وظهور امراض كـ (سوء التغذية الحاد) الناتج من الفقر الذي يفتك بغالبية البلدان النامية بسبب القصور الدائم من قِبل سياسة الحكومات في عدم توفير ما تحتاجه شعوبها من موارد اقتصادية ومتطلبات غذائية (حسين ، ٢٠١٢، ١٢٦).

وثالثها- انعدام الأمن الغذائي المخفف : والذي يطرأ بسبب عدم الاستقرار في الانتاجية والمدخرات او نتيجة التغييرات المفاجئة في جانب السياسات الغذائية والتقلبات المناخية اضافة لارتفاع الاسعار من سنة لأخرى؛ وهذا النوع لا تعاني منه الدول النامية فقط بل له آثار تتسع لتصل المتقدمة والصناعية منها (اكحل العيون ، ٢٠١٢، ١٣-١٤). وأخيراً لابد من الاشارة هنا الى ان المشكلة في تأمين الغذاء تعود اساساً الى سوء في ادارة

* منظمة الصحة العالمية : وهي منظمة تابعة للأمم المتحدة تأسست عام ١٩٤٨ ومقرها في سويسرا – جنيف، متخصصة في معالجة المسائل الصحية وتوفير الدعم للدول الاعضاء والبلدان الاكثر فقراً على الصعيد العالمي، معلومات متاحة على موقع المنظمة الرسمي، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١١/٧
https://www.who.int/ar

استغلال الموارد المتاحة لقطاعي (الزراعة والصناعة)، وقلة الادوات المستخدمة الى جانب تخلفها مع احتذاء نُظم تقليدية غير ملائمة خاصة في زمن التطور والحداثة. ايضاً عدم اتّباع دورات ارشادية ونقص في المشاريع المُطبقة فعلياً الذي يعود سببه الى عجز في ميزانية التمويل الحكومي (السعدي ، ١٩٨٠، ٢١٤). كل ذلك يجب اصلاحهُ من قِبل الدولة المعنية للبدء في عملية التنمية على مختلف جوانبها.

ثانياً – مؤشرات الامن الغذائي : يعد الامن الغذائي ظاهرة متشابكة ومعقدة اذ تتمثل في العديد من الحالات الانسانية والجسدية، فقد عزز (مؤتمر القمة العالمي للأغذية) عام ١٩٩٦ اربعة مؤشرات رئيسية للأمن الغذائي وهي: التوفر– الحصول– الاستقرار– الانتفاع. وعرضت (منظمة الاغذية والزراعة) التابعة للأمم المتحدة تقريرها بحالة انعدام الامن الغذائي في العالم عام ٢٠١٣ ضمن مجموعة من الابعاد التي نُظّمت حول المؤشرات المذكورة لأجل التخلص من السلبيات التي تنشأ عن طريق الاعتماد على مديات انتشار نقص التغذية العالمي بصورة اكثر شمولية (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٤، ١٣). ويمكن ايضاح هذه المؤشرات الاربعة كل واحدة على حدة وشرحها بالتفصيل.

١– **التوفر والاتاحة** : يؤدي توفر الاغذية دوراً مهماً في ايصال الامدادات الكافية منها الى السكان، وتتحقق هذه الاتاحة من الانتاج المحلي سواء كان من خلال الزيادة في الانتاج الزراعي في الكمية والنوعية او يمكن توفير النقد الاجنبي بواسطة استيراد الدولة سلع غير قادرة على تصنيعها من الاسواق العالمية (مراد ومحمد ، ٢٠١٦، ٧٣). ولا يشتمل هذا المؤشر كمية الاغذية وحسب بل لابد من تمتعها بالجودة العالية اضافة لتنوعها لان ذلك يعكس مدى اكتفاء الانسان من نسب السعرات الحرارية والطاقة التي يحتاجها المُستَمدة الخضار والحبوب والبروتينات على مصدريها النباتي والحيواني (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، ٢٠١٣، ١٨).

وللتطلع في سبيل تحقيق الامن الغذائي في المنطقة العربية على القدر الآمن وليس الكامل ينبغي انتهاج مجموعة من السُبل أهمها :– زيادة الانتاجية للتوازن مع تزايد الطلب السكاني لتدارك تداعيتها المستقبلية وتجنب حدوث ارتفاع الاسعار في المستقبل القريب ، ويتم هذا عن طريق التكثيف الزراعي واستخدام التكنلوجيا الزراعية والتوسع في استصلاح الاراضي المتاحة ، ولعل الاشارة هنا الى ان الدخول المنخفضة للعاملين في

القطاع الزراعي هي المسبب الرئيس في وجود الخلل بنسب الحضر مقارنة الى الريف في الدول العربية فمن المتوقع في ظل استمرار الزراعة كمهنة طاردة قد تتحول بحلول عام ٢٠٥٠ الى ٥٥% حضر و٤٥% ريف وبالتالي تفاقم ازمة توفر انتاج الغذاء اذا لم تتم الاستعانة بعمليات التقويم الزراعي ورفع كفاءة استخدام المياه والتي تقدّر نسبتها حوالي ٥٠% ومحاولة الوصول بها الى ما يقارب ٧٠%، وهذا ما يحقق بالتالي وفرة مائية بنحو (٢٠ مليار م^{٣}) سنوياً اي ازدياد انتاج القمح والحبوب الى اكثر من ٢٠ مليون طن الى جانب الزراعات الاخرى من (٣ – ٣.٥) مليون فدان زيادة سنوية اي بمعدل (٦ مليار م^{٣}) (محمد ، ٢٠١٠ ، ١٧٠-١٧١).

٢- **الحصول** : ان الزيادة الانتاجية قد لا تعالِج بالضرورة حل مشاكل حصول الافراد على المنتجات فهذا يعني مدى قوة الوسائل التي تستخدمها الجهات المعنية بالتوزيع والعوارض التي يواجهها المشترون الصافون للأغذية هذا ما يحدد احراز التقدم بنمو وتحسين الامن الغذائي او تراجعه، فلايزال هناك العديد من البلدان الضعيفة تتعرض لمخاطر نقص الغذاء يعود ذلك الى التعرّض لكثير من الاحيان للكوارث الطبيعية والصراعات الداخلية وعدم القدرة في التغلب عليها كذلك ارتفاعات الاسعار المتكررة بسبب ضعف ادارة المؤسسات وسوء عملية الحوكمة (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، ٢٠١٤، ١٣-١٤). فهو مؤشر على امكانية الوصول الى الاغذية بطرق يسيرة (تبعاً للبُنى التحتية التي يمتلكها البلد) كالمنشآت والموانئ وسكك الحديد ومرافق التخزين كلها تسهل عمل الاسواق وحصول السكان عليها فعلياً في متناولهم حيث يمكن معرفة ذلك بمعدلات انتشار نقص التغذية بين المواطنين والتراوح في اسعار السلع (حسن، ٢٠١٧، ٢١). وهذا يعتمد على السياسات التنموية الحكومية المتّبعة في حرصها لإشباع حاجات شعوبها لسد النقص وموازنة الاسعار ليتمكن الفرد من شراء السلع بما يتناسب ودخله الشهري. ايضاً وضع قوانين الفِلاحة لتشمل جميع المناطق بدءً من المدينة حتى الريفية والبعيدة منها كمنع استئصال الشجيرات لأغراض الوقود والرعي الجائر بالنباتات وعدم الاعتماد فقط على الزراعة الديمية ، اضافةً الى الاهتمام بصحة الدواجن والماشية والقيام بالعديد من مشاريع السقي الزراعية وانشاء السدود والخزانات واستصلاح طرق نقل البضائع (من والى) الريف والمدينة (التكريتي، ١٩٩٤، ١٦٦). وهذا ما يزيد من فرص الوصول الى المنتجات والحصول عليها بشكلٍ افضل واسرع.

٣- **الاستقرار** : حيث ينقسم على ثلاث اصناف :- الاول يتمثل في استقرار من ناحية العوامل والظروف التي تتعرض لها نسب الاعتماد على الواردات من الاغذية والحبوب وتوافر محطات المياه للمساحات الخاضعة للري وقيمة اجمالي البضائع المستوردة؛ ومدى تقلبات الامدادات الغذائية للفرد الواحد على مدار السنة واستقرار اسعار منتجات السلع (عبد الخالق وكريم ، ٢٠١٥، ٧٤) فهناك نقطة هامة تجدر الاشارة اليها خاصة للدول العربية هي وضعية التبعية الغذائية للبلد . فعلى الرغم من انتاج الحبوب والمحاصيل الرئيسية في العالم العربي الا ان غالبية البلدان في الوطن العربي تعتمد في ايراداتها من البذور لأجل الزراعة على خمس مراكز من العالم وهي (كندا- استراليا- الولايات المتحدة الامريكية- الاتحاد الاوربي- الارجنتين) وهذه الدول تتحكم في نسبة ٧٣.١% من حركة التجارة العالمية (حسب تقديرات منظمة الاغذية والزراعة العالمية لعام ٢٠٠٨) (محمد ، ٢٠١٠، ١٣٣). في حين شكلّت عام ٢٠٢٠ لتصل الى ٧٦% الا ان الولايات المتحدة وحدها تتحكم بنسبة ٢٨-٣٠% من اجمالي السلع الغذائية المتداولة في السوق والبورصات العالمية (العقباوي، ٢٠٢٠، متاح على شبكة الانترنت)، وبالتالي فأن مستقبل هذه الواردات يعتمد على درجة استقرار العلاقة ما بين العرب والغرب الى جانب الاحداث الجارية التي تحصل داخل هذه الدول وبعض التوازنات الدولية. والثاني : التأثير المناخي المباشر الذي يشّكل عائق في استقرار الانتاج الغذائي لكثير من البلدان ذات التباينات الشديدة في ارتفاع درجات الحرارة (الجفاف) وخصوبة التربة وزيادة تركيز ثاني اوكسيد الكاربون او يكون تذبذب في حصيلة الغذاء السنوية بسبب الاعاصير والفيضانات وغيرها من العوامل التي تختلف من منطقة لأُخرى حسب موقعها الجغرافي من الكرة الارضية والاضرار التي تحملها من تكلفة واخطار مرتبطة بالتغير المناخي (عبد الخالق وكريم، ٢٠١٥، ٧٥). أما الاستقرار الثالث هو الوضع السياسي الآمن داخل الدولة والطبقة السياسية فأن توفره يعني التطور والتنمية والابداع فهو الضمان الوحيد الذي يكفل تأمين الغذاء بواسطة زيادة الغذاء وفرص العمل على المستوى الوطني لأفراد شعبهم وحصولهم على حياة صحية ومنتجة (مزوز ، ٢٠٢٠، ١٣) الذي بدورهِ يجنب حدوث تهديد للأمن الداخلي بالنزاعات الاهلية والثورات الشعبية.

٤- الانتفاع : وهذا المؤشر يقيس ما اذا كان الشخص قادر على التأمين لحاجياته اليومية من الغذاء المتاح والاستفادة منه والتركيز واضحاً على نتائج الانتفاع الضئيلة (برنامج الاغذية العالمي ، ٢٠٠٨، ٧) او بمعنى آخر القصور التَغذوي، خاصة لدى الاطفال دون سن الخامسة من العمر واصاباتهم بأمراض الهزال ونقص الوزن بسبب حاجة اجسامهم لفيتامين A & C ونقص اليود وفقر الدم لدى الحوامل بسبب التغذية غير الجيدة التي تصيب الجنين وتؤثر على نموه في ضمور بعض اجزاء الجسم والخلايا لديهم كالتقزم اضافةً لشلل الاطفال (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، ٢٠١٤، ١٣). ويتم تسجيل عدد من المحددات والمؤشرات للمدخلات التي تعكس نوعية الاغذية الى جانب شروط النظافة والصحة في كيفية استخدام الاغذية بشكلٍ فعّال لتعود بنتائج نفعية (مزوز ، ٢٠٢٠، ١٣) لان سوء التغذية الحاصل سببه عدم حصول جسم الانسان على مواد ذات قيمة تغذوية كافية اي منخفضة من حيث المكونات الاساسية والنشويات والبروتينات والسكريات لنفعها في تحويلها كطاقة لقيامه بالأعمال وممارسة حياتهِ بشكلٍ طبيعي (غراب ، ٢٠١٥، ٥٧) . فاستخدام الاغذية يمكن معرفتهُ بواسطة بُعدين: الاول من خلال مؤشرات قياس كتلة الجسم البشري لمجمل سكان العالم اي لابد ان تكون متوازنة وطبيعية (دون زيادة او نقصان) والبُعد الثاني هي وجوب الوقاية والالتزام بإجراءات السلامة الصحية عند تناول الاطعمة للإستفادة منها بصورة صحيحة ترجع بالنفع للإنسان (يزة ، ٢٠١٨، ١٨). فيتحقق الأمن الغذائي عندما يكون كل الأفراد في جميع الأوقات لهم القدرة على الحصول على قدرٍ كافٍ وآمن وذو قيمة غذائية من الطعام لتلبية حاجاتهم وفقاً لتفضيلاتهم واذواقهم ليتمتعوا بحياة تتسم بالنشاط والصحة (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٩، ١٧١). وبعد استعراض مؤشرات الأمن الغذائي العالمي يمكننا التطرق باختصار الى خصائص الامن الغذائي التي ينبغي ان يمتاز بها (احمد، ١٩٩٩، ١٦) :-

- الاكتفاء : وهو القدرة على الانتاج والتخزين والاستيراد لتلبية كافة الاحتياجات الغذائية للبشرية.
- الاستقلالية : فهي تقلل الضغوط السياسية للدولة ومخاطر تقلبات الاسوق العالمية على ميزانيتها.
- الثباتية : وهي وصول التباينات والاختلافات الموسمية الى حدها الادنى في الحصول على الغذاء.
- الاستمرارية : هو اعطاء البيئة حماية الكافية وتحسينها المستمر عبر الزمن.

- العدالة : وتعني حصول كل المجتمعات البشرية على الغذاء الكافي لهم.

وعليه فإن النسق الغذائي الذي لا يتمتع فيه واحدة او اكثر من هذه الخصائص ينجم عنه وضع (انعدام الأمن الغذائي).

المبحث الثاني

التنمية المستدامة وارتباطها بالأمن الغذائي العالمي

التنمية المستدامة من المفاهيم المستحدثة على مستوى العالم. بدأ الاهتمام بها رسمياً لأول مرة عام ١٩٨٠ في وثيقة مشتركة اصدرها كلٍ من الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة EUNP؛ وسُمّيت الوثيقة بعنوان (استراتيجية المحافظة العالمية) (عبود، ٢٠٢١، ٩٧). وقبل البدء لابد من التطرق الى مفهوم التنمية المستدامة؛ فهناك عدد من التعاريف المختلفة. اذ تُعرّف حسب تقرير (بروندت لاند) او (مستقبلنا المشترك) الذي اعدتهُ (اللجنة الدولية للبيئة والتنمية ١٩٨٧) هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة او الحاق الضرر وتعريض قدرة اجيال المستقبل على تلبية حاجياتهم للخطر (موسشيت، ٢٠٠٠، ١٧). اما (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ١٩٩٢) فيعرفها :- عملية يتم عن طريقها صياغة السياسات الاقتصادية والتجارية والضريبية والطاقوية والزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصادية واجتماعية وبيئية مستديمة (عيسى، ٢٠٠٩ نقلا عن عبود ، ٢٠١٢، ١٠١). ويعرّف (البنك الدولي) التنمية المستدامة على انها النظرية التي تهتم بتحقيق التكافؤ الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية للأجيال القادمة، ويتم ذلك من خلال رأس المال الشامل وزيادتهِ عبر الزمن (الاشواح، ٢٠٠٧، ٩). وعرفها آخرون بأنها انسجام اقتصادي ما بين استغلال الموارد المتاحة وتوجيه العمليات الاستثمارية بواسطة الحكم المسؤول والترابط الاجتماعي والتكامل البيئي الذي يتم عبر تعزيز كلاً منها وفقاً لإمكانات الحاضر والوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته المستقبلية لضمان الاستدامة وتحسين

مستوى المعيشة على مستوى الفرد والمجتمع (عيسى وعامر ، ٢٠١٧، ١٤٤-١٤٥) وهذا يعني الارتقاء المتواصل للبشرية قاطبةً وليس فقط هدفاً للدول النامية.

في ضوء ما تقدم يتضح لنا ان التنمية المستدامة هي مجموع الجهود المبذولة من المؤسسات والإفراد، للمحافظة على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها حمايةً لحياة الاجيال المستقبلية وحفاظاً على تكوين بيئة نقية. وذلك من خلال العمل على ايجاد النظم الانتاجية التي تستند الى استخدام التكنولوجيا كأساس لتحقيق افضل استثمار للموارد الطبيعية واستغلالها بالاتجاه الصحيح (عبد الرضا ومصطفى، ٢٠١٧، ٢٢٨). وبما انه التنمية المستدامة تمس كل القطاعات الاقتصادية لذا يعد القطاع الزراعي من اكثر القطاعات المُتعرضة لشحة الموارد وتغير البيئة والمناخ والقلق تجاه ارتفاع الاسعار والتكاليف لان استمرار استخدام الزراعة على النحو القائم لم يعد مقبولاً في الوقت الحاضر، فالتحدي الذي يواجه الزراعة حالياً ومستقبلاً هو مضاعفة الانتاج الزراعي على نفس قاعدة الارض الزراعية مع المحافظة على الموارد الطبيعية وتحسينها قدر الامكان؛ اذ ما نتج عن مشروعات التنمية السابقة انجازات كثيرة من زيادة العرض للغذاء الا انها لم تتسم بالاستدامة من ادارات العرض والطلب على المدخلات الاساسية للنموذج الزراعي (بكدي وباشا، ٢٠١٦، ١٤٢-١٤٣)، اذ يمكن للزراعة داخل اطار استخدامها للموارد الطبيعة ان تنتج مشكلات بيئية غير مرغوب بها. فالحلول التي ركزت عليها بعض الدراسات في اعطاء دور كبير للتكنولوجيا الحديثة كثفت بالفعل من المعروض للغذاء العالمي ولم تحدث الندرة لكن ظهرت آثار سلبية غير متوقعة اضرت بالمحيط الحيوي: كالاعتماد على محصول زراعي معين دون النظر لحاجاته المائية وهذا ما أساء بالمقابل لمخزون مورد المياه، ايضا الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات التي تؤدي بالتالي الى تلويث المياه والمناخ كذلك تكاثر الآفات الزراعية غير المعروفة من قبل وانتشار الامراض النباتية بين المحاصيل بصورة متسارعة (وزان، ١٩٩٨، ٢٤-٢٥). وعليه ينصب هذا المطلب حول ابرز الحلول المستدامة التي تضمن الجودة البيئية والصحية ضمن هذ المجال والذي يعرف (بالتنمية الزراعية المستدامة) والتي تؤمن الغذاء بشكلٍ متواصل لأبناء هذا الجيل دون المساومة بحاجيات ابناء الجيل القادم ذلك هو الامن الغذائي المستدام.

اولاً – وسائل اقتصادية : يعد التمويل الزراعي الذي يتضمن قروض وتسهيلات ائتمانية ومساعدات لتوفير مستلزمات الانتاج هو الاساس في تحديد الاستثمارات الزراعية وتغطية الانفاق التجاري وتحقيق الامن الغذائي (حسن، ٢٠١٤، ٧٦). فمثلاً تحتاج المجتمعات الفقيرة والنامية المتضررة من آثار التصحر الى دعم مالي وهذا يتصل بالجهد العالمي في تنفيذ البرامج الدولية لمكافحة التصحر نحو ما خُطط له في مؤتمر الامم المتحدة للتصحر عام ١٩٧٧ وأُضيفت اليه ملاحق اشارت الى دور المؤسسات المالية او بنوك التنمية الاقليمية لتجعل من مواردها منافذ خاصة تُموّل مشاريع تتضمن اهم الانشطة التي تشكل جزءاً من التنمية المتكاملة للأراضي ورفع انتاجية المياه للزراعة في المناطق القاحلة وشبه الرطبة او الجافة من اجل التنمية المستدامة الرامية الى اعادة تأهيل الاراضي المتردية واستصلاحها (الغزالي، ٢٠٠٤، ١٢). فالاقتصاد الاخضر في سياق التنمية وزيادة عدد (الوظائف الخضراء*) وتوفير القروض والعدالة الاجتماعية لاستئصال الفقر هو احد الادوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة (كلثوم ولامين، ٢٠١٢، ٤٧٥)، وتحسين نوعية الحياة للمناطق الريفية والجبلية حيث لابد من وجوب الدعم للنظام الزراعي من الدولة وقدرتهِ على خلق فرص العمل اللائقة لأفراد القرى وتحسين تدريب المزارعين وادماجهم في المساهمات الشعبية للتنمية الريفية المستدامة (مؤتمر العمل الدولي، ٢٠١٣، الفقرة ٦٦ ص ١٦)، اضافةً لإنتاج الطعام وهذا وحده غير كافي فلابد من مرونته وتنوعه ليس على الانتاجية فقط وانما توفير الفائض منه لتسويقه عبر المبادلات التجارية للبضائع بين الريف والمدينة بدلاً من الاعتماد على الاستيراد من الدول الاخرى والحد من الافراط في المدخلات الخارجية من

* الوظائف الخضراء او وظائف الياقات الخضراء : وفقاً لبرنامج الامم المتحدة هي العمل في الزراعة والتصنيع والبحث والتطوير والانشطة الخدمية والادارية للمساهمة في الحفاظ على البيئة واستعادة جودتها، متاح على موقعهم الرسمي، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٥
https://web.archive.org/web/20190806063011/https://www.bls.gov/green/overview.htm

* المكافحات الحيوية او المكافحات البيولوجية : هي طريقة طبيعية للتخلص من الآفات الزراعية وامراض النبات بواسطة حشرات وكائنات حية تتغذى عليها دون اللجوء الى الحلول الكيميائية او المبيدات . متاح على الموقع الالكتروني ، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٧
https://www.iaea.org/ar/almawadie/almukafahat-albiulujia

خلال الحفاظ على البيئة من صيانة للموارد الطبيعية والجينية وحُسن ادارتها (بكدي وباشا، ٢٠١٦، ١٧٧-١٧٨).

ثانياً – انتاج الزراعة العضوية : تعتبر كنوع من الزراعة المستديمة او نموذج للتنمية الزراعية سريعة النمو الهادفة الى رخاء الانسان عن طريق توفير اكبر قدر من متطلباته (مادة معلوماتية عن الامن الغذائي، ٢٠٠٥، ٢٧) وتُعّرف على انها نظام يعتمد بالدرجة الاولى تفعيل ادارة الجهاز البيئي بدلاً من المدخلات الزراعية الخارجية او ما تسمى بالمدخلات التخليقية كالسلالات المحورة وراثياً اذ تؤدي دوراً هاماً في الانتقال نحو اقتصاد اخضر، والهدف منها تعزيز المحافظة على حيوية التربة وانتاج سلع آمنة صحياً عن طريق الممارسات التي تكفل زيادة نسبة تدوير منتجات المواد العضوية وايقاف او محاولة خفض استخدام الاسمدة المصنعة، والمبيدات الكيمياوية بواسطة استعمال برامج (المكافحة الحيوية*) بمساعدة منظمة الفاو ومعاهدات دولية اخرى تضمن سلامة مكافحة الآفات الزراعية (الاشرم، ٢٠٠٧، ٢٧٢). وتُشير تقارير الانتاج الزراعي العضوي في الدول المتقدمة الى نسبة ٨٠% مقارنة بالدول النامية التي تصل الى ٢٠% فبالنسبة لتجارب الدول العربية في الاعتماد عليها لازال ضعيفاً يعود ذلك لسببين، اولهما: تدني الوعي الصحي لدى المواطنين والمزارعين انفسهم بالقيمة الغذائية والصحية بميزات المنتوجات العضوية ، وثانيهما: انخفاض مستوى دخول الافراد وبالتالي قلة الطلب على المنتجات العضوية نظراً لارتفاع اسعارها نسبياً(سروجي ، ٢٠١٢، ١٤).

فنلاحظ هنا تركز زراعتها غالباً في بلدان الخليج خاصة الامارات، لكن لابد من الاشارة هنا الى انه في الآونة الاخيرة طوّرت بعض البلدان العربية طرق الزراعة لديها كمصر وتونس والمغرب وشرعت دول بلاد الشام قانون الزراعة العضوية وبدأت مؤسساتها المعنية بالمحاصيل بنشر الوعي الصحي بين مواطنيها واتباع المواصفات الاوربية والامريكية في طُرق الزراعة والتأكد عن طريق التصديق على المنتجات العضوية ومنح الشهادات اللازمة.

كذلك تُنوه نتائج اغلب الدراسات الزراعية ان انتاجية وحدة المساحة المزروعة عضوياً تتفوق بحصيلة ٣٣% في انتاجياتها بالنسبة الى المساحات الزراعية المعتمدة كُلياً على نمط الزراعة التقليدية او الزراعة الاصطناعية ، بمعنى ان الزراعة العضوية نتيجةً لزيادة كمية محاصيلها تحتاج الى ايدي عاملة اكثر بسبب وفرة الانتاج وبذلك تمتص نسبة البطالة والفقر في الريف والمدينة بمعدل ما يقارب الـ ٧٥% (سروجي، ٢٠١٢، ١٤-١٦).

ثالثاً – الادارة المتكاملة للأرض والمياه : ان الارض كمورد يتميز بالعديد من الخصائص المختلفة من منطقة لأُخرى ما لها من اهمية كبيرة بعدّها عنصر انتاج زرعي ومورد دائم وثابت فالتكامل الاقتصادي الزراعي يعمل على اعادة تخصيص الموارد التي بدورها تزيد من مرونة الانتاج واهم وسيلة لتحقيق التنمية الزراعية المستديمة (مادة معلوماتية عن الامن الغذائي، ٢٠٠٥، ١٦) . وتتوقف انتاجية الارض تبعاً لدرجة كفاءة الإجراءات الادارية في تحسين نوعية هذا المورد عن طريق تشغيل الآلات الزراعية الحديثة ونُظم ري متطورة؛ واستخدام مدخلات الانتاج عالية الجودة من اسمدة عضوية وبذور والتسويق عن طريق زيادة استعراض عناصرها الغذائية للأفراد (بكدي وباشا، ٢٠١٦، ١٨٧) فتتمثل طُرق استدامة الارض لتجنب تدهورها وضمان انتاجها السنوي هو رفع مستوى انتاج الحبوب والسماد في دول عالم الجنوب الى ما يقارب (١٨٠٦ مليون طن سنوياً) كمستلزم رئيسي لتحقيق متطلبات الانتاج، ونظراً لمحدودية امكانية التوسع في الاراضي المزروعة للبلدان الفقيرة فإن الزيادة المستقبلية لإنتاج الحبوب سوف تتمحور بشكل اساسي على تناسب ارتفاع الغلة كي ترتفع كميات انتاج المحاصيل السنوية (الاشرم، ٢٠٠٧، ٣٠٦ و ٣٣٢). والذي يعود الى استمرارية جهود ادارة الاجهزة البيئة العالمية في الترشيد لأهمية المحافظة على مياه سقي الاراضي الزراعية وتحذير تلوثها بواسطة الكيمياويات ومخلفات المصانع الصلبة البلاستيكية او المعادن الثقيلة،

* الكومبوست : هي طريقة لصناعة السماد العضوي نتيجة التحلل او التخمر الهوائي لبقايا النباتات او مخلفات الحيوان واختلاطه بالمكروبات الجوية. المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، مركز البحوث الزراعية، الادارة المركزية للإرشاد الزراعي، جمهورية مصر العربية، متاح على موقع الوزارة الرسمي، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣

(الصفدي والظاهر، ٢٠٠٨، ٨١). اذ تعد تدوير النفايات وصناعة المخلفات القابلة للتحلل الحيوي او ما تسمى (طريقة الكومبوست*) هي احدى الوسائل الناجعة لاستدامة خصوبة التربة وحماية البيئة لتقليل مخاطر تلوثها الذي من شأنه ان يُسهم باستحداث المزيد من الوظائف الخضراء في القطاعات الزراعية، وفي هذا الصدد تبنّت العديد من الدول النامية برامج معالجة وتطوير نقص المياه وتعزيز الزراعة والسياسات الخضراء متمثلة ببلدان امريكا الجنوبية وشرق آسيا وغرب افريقيا (كلثوم ولامين، ٢٠١٢، ٤٧٦-٤٧٧).

اما الادارة المتكاملة للمياه تعرف على انها مجموعة التدابير المُتَخَذة والرامية الى المنفعة العامة من خلال تأمين المياه عن طريق عدد من الاجراءات والانشطة التي تعمل بدورها في المحافظة على ديمومة الموارد المائية وتجددها وخلق توازن بين الاحتياجات الزراعية للماء وبين الكميات المائية المتاحة في مجال ترشيد استخدامات المياه وتحديد السياسات السعرية لها من اجل الحفاظ على مصادر المياه وخلق توازن من الناحيتين الكمية والنوعية (الربيعي، ٢٠٠٢، ١٠٩) ويتم عبر وجود إطار مؤسساتي كفوء قادر على تحقيق سياسات التخطيط التنموية والتي تتطلب قرارات مركزية مشرفة على نشاط الادارات. اذ يعد العنصر البشري الركيزة الفاعلة التي تعتمد عليها الادارة المائية المتكاملة بدءً بمراحل التقييم والتخطيط وانتهاءً بالإشراف والمتابعة لتنمية المورد المائي، وعليه وجب توفير المناخ المناسب لتدريب الكوادر البشرية المحلية كي تضطلع بمسؤولياتها بصورة متواصلة الى جانب الآليات التشريعية والمتجسدة اهدافها في حماية الموارد المائية وضبط استنزاف المياه والحد من تلوثها ومنح التراخيص لاستثمارات المياه المسطحة والجوفية (المحمدي، ٢٠١٥، ٥٤). فالاستغلال الامثل للموارد البشرية والطبيعية يمثل المدخل الاساسي لتطوير القطاع الزراعي لكل بلد لاسيما الوطن العربي لتحقيق وضع افضل للأمن الغذائي والذي يتطلب تعزيز القدرة الزراعية والتنسيق بين السياسات التنموية وتوظيفها لصالح الميدان الزراعي.

https://web.archive.org/web/20170106004116/http://www.caae-eg.com/new/index.php/2012-12-25-10-49-19/2010-09-18-17-00-51/2011-01-21-22-12-03/199-2011-03-03-09-26-01.html

الخاتمة : يعد انعدام الغذاء من اهم مهددات امن واستقرار البلد على المستويات الداخلية والاقليمية والدولية، لان اول مقومات الحياة هو الطعام وانعدام توفره يؤدي الى حصول الاضطرابات والفوضى او اختلال بالأمن القومي. لذا فأن من اهم دواعي استتباب الامن في المجتمعات هو توفير الغذاء للسكان بأسعار تناسب دخولهم، وهذا يعد مؤشراً لنوعية العلاقة ما بين الحكومة والمواطنين . وتتزايد اهمية الامن الغذائي كمدخل للأمن الانساني كونه اصبح انتاج الغذاء وتوفيره محكوماً بسياسات بعض الدول الكبرى والتي حولت السلع الغذائية المهمة كالحنطة والارز الى سلع استراتيجية تُستخدم كوسيلة للوصول الى الاهداف والمصالح الخاصة لتلك الدول ، وهنا تكمن خطورة الامر كون الدول العظمى تكاد تحتكر معظم الفائض من الانتاج الزراعي واتخاذه كسلاح لخدمتها والانتفاع منها متى شاءت. وهذا يفسر مطالبة الدول العربية دوماً بتسخير امكانياتهم المادية والبشرية نحو تحقيق امنهم الغذائي .

المصادر باللغة العربية:

١- تقرير منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة في سنتها الخامسة والسبعين، روما، ٢٠٢٠.

٢- الاعلان العالمي لحقوق الانسان، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الانسان، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٨ http://hrlibrary.umn.edu/arab/b001.html

٣- جامعة الدول العربية : تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٨ http://www.aoad.org/about.htm

٤- جامعة الدول العربية : المنظمة العربية للزراعة والتنمية، اوضاع الامن الغذائي العربي، الخرطوم، ٢٠١٩.

٥- احمد، عبد الغفور ابراهيم. الامن الغذائي العراقي ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩.

٦- النجفي، سالم توفيق. الامن الغذائي العربي : المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)، ط١، العدد٢٠، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ١٩٩٨.

٧- السريتي، سيد محمد. الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية : رؤية اسلامية (دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٨- عبدالله، عبد الفتاح لطفي. جغرافية الوطن العربي : تحليل الابعاد الجغرافية لمشكلات الوطن العربي، ط١، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٥.

٩- تقرير منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، نحو عالم ينعم بتغذية جيدة، روما، ١٩٩٢.

١٠- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقييم الاستراتيجيات البديلة لتحقيق الامن الغذائي العربي، الخرطوم، ١٩٩٤.

١١- بيضون، احمد امين. الامن الغذائي في العالم العربي ، ط١ ن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، سلسلة دراسات ١٥، بيروت ، ٢٠٠١.

١٢- رزج، قيس مهدي حسن. الامن الغذائي في العراق بين التحديات الداخلية والازمة الغذائية العالمية ، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٩.

١٣- سليمان البدراني، سليمان. الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي : التطورات السياسية والصعوبات العلمية، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر، ١٩٨٦.

١٤- الارباح، صالح الامين. الامن الغذائي : ابعاده ومحدداته وسبل تحقيقه، ج٢، ط١، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ١٩٩٦.

١٥- النجفي، سالم توفيق. الامن الغذائي العربي (مقاربات الى صناعة الجوع)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

١٦- القاسم، صبحي. نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، ط١، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، ١٩٨٢.

١٧- النجفي، سالم توفيق. المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي : اشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل، مطبعة اليرموك، بغداد، ١٩٩٩.

١٨- عبد السلام، محمد السيد. الامن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة (يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، العدد٢٣٠، الكويت، ١٩٩٨.

١٩- غربي، فوزية. الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي : حالة الجزائر، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.

٢٠- دراية، اشرف محمد. الامن الغذائي العربي بين الامكانيات والتحديات، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد٦٩، ٢٠١٠.

٢١- حسن، جنان فخري. الامن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي : دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية التربية الاساسية، قسم الجغرافية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤.

٢٢- الباجلاني، ايوب محمد جاسم. تحقيق الامن الغذائي في منظور الاقتصاد الاسلامي، ط١، ديوان الوقف السني : دائرة البحوث والدراسات، بغداد، ٢٠١٣.

٢٣- جبر، فلاح سعيد. الامن الغذائي والصناعات في الوطن العربي (وجهان لعملة واحدة)، مجلة عالم الفكر، المجلد١٨، العدد٢، الكويت، ١٩٨٧.

٢٤- البدري، باسم حازم. الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي للمجموعات الغذائية الرئيسية في العراق للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٢ (دراسة اقتصادية تحليلية)، مجلة الزراعة العراقية، المجلد١٩، العدد٧، ٢٠١٤.

٢٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الوطن العربي، الخرطوم، ٢٠٠٦.

٢٦- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، معالجة الازمة الغذائية العالمية : دور السياسات الاساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الامن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٨.

٢٧- فاتح، حركاتي. تحليل مشكلة الامن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضيرة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ٢٠١٨.

٢٨- باسم حازم البدري، باسم حازم ومحمد، خالد محمد. اثر السياسة الزراعية في العراق على زيادة نسب الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية (القمح، الرز، اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء إنموذجاً) للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧، ورقة مقدمة الى جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد في مؤتمر علمي بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٩.

٢٩- المنظمة العربية للتنمية والزراعة، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٣، الخرطوم، ٢٠٠٤

٣٠- الونداوي، نشأت مجيد. التحديات التي تواجه تحقيق الامن الغذائي العراقي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد٦، العدد٢٠، ٢٠١٠.

٣١- غراب، رزيقة. اشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر : واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، العدد١٣، ٢٠١٥.

٣٢- عبد الدايم، محمد ولد. مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، مقالات اقتصادية، ٢٠٠٤/١٠/٣، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١١/٦

/https://www.aljazeera.net/2004/10/03

٣٣- حسن، آمنة باقر. سياسة الامن الغذائي المستدام في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ (الفرص والتحديات)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، جامعة بغداد، ٢٠١٧.

٣٤- حسين، اخلاص محمد. دور تقانات الري الحديثة في تحقيق الامن الغذائي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٣٥- اكحل العيون، أنيسة. الامن على اختلاف ابعاده (الغذائي – البيئي – الانساني)، افريقيا الشرق للنشر والتوزيع، المغرب، ٢٠١٢.

٣٦- السعدي، عباس فاضل. التحليل الجغرافي لمشكلة الامن الغذائي، مجلة الجمعية العراقية، العدد١١، ١٩٨٠.

٣٧- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الامن الغذائي في العالم (تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الامن الغذائي والتغذية)، روما، ٢٠١٤.

٣٨- جبار مراد، جبار ومحمد، وراتول. الامن الغذائي في الوطن العربي (انجازات وتحديات ٢٠٠٠-٢٠١٢)، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد١٥، ٢٠١٦.

٣٩- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الامن الغذائي في العالم (الامن الغذائي بأبعاده المتعددة)، روما، ٢٠١٣.

٤٠- محمد، نادر نور الدين. تغيرات المناخ والقطاع الزراعي ومستقبل الامن الغذائي العربي، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠١٠.

٤١- التكريتي، احمد شهاب. القطاع الزراعي في العراق : الواقع والآفاق المستقبلية (دراسة أُعدت الى وزارة الزراعة والري)، بغداد، ١٩٩٤.

٤٢- جودت عبد الخالق، جودت وكريم، كريمة. الامن الغذائي العربي (ثنائية الغذاء والنفط)، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥.

٤٣- العقباوي، شاهيناز. الامن الغذائي قضية حياة العرب والجامعة العربية تدعو للإكتفاء الذاتي، مجلة آراء حول الخليج، العدد١٥٦، ٢٠٢٠/١١/٢٩، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٧

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=5390&catid=4403&Itemid=172

٤٤- مزوز، مروة. الامن الغذائي في الجزائر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ٢٠٢٠.

٤٥- برنامج الاغذية العالمي - مكتب العراق، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، ٢٠٠٨.

٤٦- يزة، يوسف بن. محددات ومهددات الامن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد٣٨، جامعة باتنة، ٢٠١٨/٥/٢٠.

٤٧- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، ابوظبي، ٢٠٠٩.

٤٨- عبود، سالم محمد. استراتيجية التنمية المستدامة : مدخل تحليلي للعلاقة بين الامن والتنمية، ط٣، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، ٢٠٢١.

٤٩- موسشيت، ف. دوجلاس. مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة : بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥٠- عيسى، عنابي بن. تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي حول اداء وفعالية التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ٢٠٠٩.

٥١- الاشوح، زينب صالح. الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، ط٣، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧.

٥٢- عيسى، ايهاب وعامر، طارق. التنمية البشرية والتنمية المستدامة، ط١، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٧.

٥٣- عبد الرضا، مصطفى سلام ومصطفى، هبة الله. اثر الوعي البيئي لدى المصارف الاهلية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة استطلاعية لعينة من العاملين في مصرف بغداد التجاري)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد٢٥، العدد٦، ٢٠١٧.

٥٤- بكدي، فاطمة وباشا، رابح حمدي. الامن الغذائي والتنمية المستدامة، ط١، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٦.

٥٥- وزان، صلاح. تنمية الزراعة العربية (الواقع والممكن)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

٥٦- الغزالي، عيسى محمد. السياسات البيئة، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد٢٥، الكويت، كانون الثاني ٢٠٠٤.

٥٧- كلثوم، بوهنة ولامين، حاني. دور الزراعة العضوية وتدوير المخلفات الزراعية والحيوانية في تفعيل الاقتصاد الاخضر وخلق وظائف خضراء في الوطن العربي، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد٤، العدد٢، ٢٠١٢.

٥٨- مؤتمر العمل الدولي : التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، ط١، الدورة١٠٢، التقرير الخامس، جنيف، ٢٠١٣.

٥٩- مادة معلوماتية عن الامن الغذائي، مادة معلوماتية عن الامن الغذائي، المركز الوطني للمعلومات، صنعاء، نيسان ٢٠٠٥.

٦٠- الاشرم، محمود. التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

٦١- سروجي، فتحي. آفاق استخدام الزراعة في فلسطين مع التركيز على الزراعة العضوية، التقرير السنوي لمعهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، ٢٠١٢.

٦٢- عصام حمدي الصفدي، عصام حمدي والظاهر، نعيم. صحة البيئة وسلامتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

٦٣- الربيعي، صاحب. الادارة المتكاملة للموارد المائية، دار الزمان، دمشق، ٢٠٠٢.

٦٤- المحمدي، مناور عبد حمد. الادارة المتكاملة للموارد المائية في محافظة الانبار، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة سانت كلمنتس، قسم جغرافية التخطيط الحضري والاقليمي، ٢٠١٥.